"سلطة فعلية بلا شرعية" دراسة قانونية حول "مجلس شورى حرستا" بعد الأسد

- توصي "سوريون" بحلّ مجالس الشورى وسائر الأجسام غير القانونية التي تمارس سلطات عامة دون سند قانوني وتطالب بوقف تدخلها في شؤون الإدارة المدنية؛ كما تدعو إلى تعزيز دور المجالس المحلية الرسمية وفتح تحقيقات مستقلة في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حزيران/يونيو 2025

"سلطة فعلية بلا شرعية" دراسة قانونية حول "مجلس شورى حرستا" بعد الأسد

توصي "سوريون" بحلّ مجالس الشورى وسائر الأجسام غير القانونية التي تمارس سلطات عامة دون سند قانوني وتطالب بوقف تدخلها في شؤون الإدارة المدنية؛ كما تدعو إلى تعزيز دور المجالس المحلية الرسمية وفتح تحقيقات مستقلة في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها

1. مقدمة وخلفية:

تأسس "مجلس الشورى" لهيئة تحرير الشام عام 2017 بالتزامن مع الإعلان عن تشكيل "هيئة تحرير الشام"، التي جاءت نتيجة اندماج عدد من الفصائل الجهادية، أبرزها جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)، وحركة نور الدين الزنكي، ولواء الحقّ، وجيش السنّة، وجبهة أنصار الدين.[1] سعى هذا التشكيل إلى بناء كيان موحد أكثر تماسكاً، قادر على إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة الهيئة ومواجهة التحديات العسكرية والسياسية. وفي هذا السياق، نشأت الحاجة إلى هيئة عليا ذات طابع شرعي واستشاري تُضفي غطاءً شرعياً على قرارات القيادة التنفيذية وتضمن إشراك القيادات في عملية صنع القرار،[2] فكان مجلس الشورى الذي ضمّ شخصيات بارزة من مختلف الفصائل المؤسسة وشخصيات مستقلة ذات نفوذ.[3] لاحقاً، وفي عام 2019، أُعلن عن تشكيل "مجلس الشورى العام"[4] كجسم أشبه بـ "مجلس شعب"،[5] بهدف إظهار انفتاح الهيئة على مكونات المجتمع في شمال غرب سوريا، وتمثيل مختلف المكونات السكانية في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام سابقاً، سواءٌ من أبناء تلك المناطق أو من المُهجَّرين إليها،[6] وتقديم بديل عن العمل البرلماني في مناطق سيطرتها.[7]

يهدف هذا التقرير الذي أعدّته "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" إلى تتبّع السياق السياسي والتاريخي لنشوء "مجلس الشورى العام" التابع لهيئة تحرير الشام، واستعراض تطوراته في شمال غرب سوريا قبل سقوط النظام، ثم رصد التحولات التي طرأت عليه بعد سيطرة الهيئة على دمشق وتوسع نفوذها. كما يستعرض التقرير ارتباط هذا المجلس بمجالس الشورى المحلية التي ظهرت في عدد من المدن السورية، مع التركيز على "مجلس شورى حرستا" بوصفه دراسة حالة، تُبيّن طبيعة تدخلاته في الشؤون المدنية والإدارية، وامتداد سلطاته إلى قطاعات التعليم والصحة والإغاثة، وذلك من خلال شهادات مباشرة من الميدان. ويُختتم التقرير بتحليل قانوني لهذه الممارسات، مدعوماً بتوصيات موجهة إلى الحكومة الانتقالية، ترى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أنها ضرورية لضمان احترام سيادة القانون وإعادة بناء العمل المؤسسي في سوريا.

2. تاريخ وتحولات "مجلس الشورى":

يستعرض هذا القسم من التقرير السياق التاريخي والسياسي لتشكيل "مجلس الشورى العام" (لعام 2019)، والتحولات التي طرأت عليه قبل وبعد سقوط نظام الأسد.

---

[1] مركز عمران للدراسات، الحكم المحلي لهيئة تحرير الشام ومنظورها للمجالس المحلية، 23 حزيران/يونيو 2017.

[2] السلطة الشرعية في التنظيمات الجهادية. ياسمين جمول – مختار أوفى. 19 أيلول/سبتمبر 2024.

[3] ترأسه: عبد الرحيم عطون، ومن أعضائه: مظهر الويس، وميسر الجبوري (أبو ماريا القحطاني) العراقي، مصطفى حمدان (أبو الحارث الزبداني)، وغيرهم. للمزيد من التفاصيل، أنظر: السلطة الشرعية في التنظيمات الجهادية. ياسمين جمول – مختار أوفى. 19 أيلول/سبتمبر 2024.

[4] معرفات "مجلس الشورى العام" في شبكة الإنترنت: قناة يوتيوب، آخر فيديو نُشر عبرها كان في تاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2024، ولم تنشر شيئاً بعد سقوط نظام الأسد أو أثناء عملية "ردع العدوان". وقناة تلغرام، آخر ما نُشر عبرها بيان تهنئة "بمناسبة تحرير الأرض" في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. أي بعد انطلاق عملية "ردع العنوان" بيومين.

[5] مركز جسور للدراسات. البحث عن مساحة للفاعليّة، ماذا وراء الاستقالات الأخيرة في إدلب. 10 نيسان/أبريل 2020.

[6] عنب بلدي، الجولاني".. حكم "الرجل الأوحد، 14 أبريل 2024

[7] تلفزيون سوريا، "خطط لدعوة مراقبين دوليين.. مجلس الشورى العام يقر قانون الانتخابات في إدلب"، في 11 آب/أغسطس 2024.

أولاً: في شمال غرب سوريا، قبل سقوط نظام الأسد:

استناداً إلى ما توفر لـ"سوريون" من معلومات وشهادات، ومقاطعة ما أمكن منها مع تحليلات وأخبار من مصادر مفتوحة،[8] يمكن تتبّع الملامح العامة لتأسيس "مجلس الشورى العام" والتحولات التي مرّ بها حتى عشية سقوط نظام الأسد، على النحو الآتي:

- المؤتمر السوري العام وتأسيس حكومة الإنقاذ (2017): انعقد "المؤتمر السوري العام" في تشرين الأول/أكتوبر 2017 في منطقة باب الهوى، بإشراف هيئة تحرير الشام، وأفضى إلى تشكيل "لجنة تأسيسية" أعلنت بدورها عن حكومة الإنقاذ، المؤلفة من 11 وزيراً برئاسة محمد أحمد الشيخ. جاء ذلك في إطار سعي الهيئة إلى إضفاء طابع مدني وتنظيمي على إدارة المناطق المحررة في شمال سوريا.

- إعلان تشكيل مجلس الشورى العام وبدء دورته الأولى (2019) :أعلنت حكومة الإنقاذ في 30 آذار/مارس 2019 عن تشكيل "مجلس شورى الشمال السوري"، المؤلف من 107 أعضاء، وذلك عقب انتخابات قاطعها معظم السكان. وأوضحت أن المجلس سيضم ممثلين عن جميع المناطق والمهجّرين. وقد انتُخب الدكتور بسام صهيوني رئيساً للمجلس (قبل أن يستقيل في عام 2020)،[9] فيما تولّى عماد شعبان وعبد الكريم بركات منصبَي نائب الرئيس، وبدري المصلوخ أمانة السر.

- دور المجلس ونسخته الثانية (2021): سعت هيئة تحرير الشام إلى تعزيز دور "مجلس الشورى العام" كبرلمان مصغّر، بعد إطلاقه في عام 2019، فأُجريت انتخاباته الثانية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. أسفرت الانتخابات عن اختيار مصطفى موسى رئيساً للمجلس، ومحمد حبال وعبد الكريم بركات نائبين له، إضافة إلى بدري العبد الله أمينًا للسر. وقد مثّلت هذه الدورة تطوراً عن سابقتها من حيث اتّساع قاعدة التمثيل، لتشمل طيفاً أوسع من ممثلي النازحين والمهجّرين من مختلف المحافظات، إلى جانب تمثيل واسع لنقابات وهيئات مرتبطة بهيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ التي تأسست خلال عامي 2019 و2020. إلا أن هذه الانتخابات واجهت انتقادات واسعة، إذ وُصفت بأنها شكلية في معظم الدوائر

[8] انظر مثلاً: مركز عمران للدراسات، الحكم المحلي لهيئة تحرير الشام ومنظورها للمجالس المحلية، 23 حزيران/يونيو 2017. أنظر أيضاً: مركز حسور للدراسات، حكومة الإنقاذ وهيئة تحرير الشام.. جدل العلاقة ومستقبلها، 6 نيسان/أبريل 2022. أنظر أيضاً: نون بوست، هل تنجح حكومة الإنقاذ التابعة لتحرير الشام في تأسيس مؤسسات مدنية؟ 26 شباط/فبراير 2019. أنظر أيضاً: راديو الكل، الهيئة تعلن آلية انتخابات مجلس الشورى الجديد وتحدد شروط الترشح والانتخاب، 1 حزيران/يونيو 2024. أنظر أيضاً: بلدي نيوز، تحرير الشام تعقد اجتماعها الأول لمجلس الشورى، 6 نيسان/أبريل 2019. أنظر ايضاً: تلفزيون سوريا، نموذج جديد لـ"براغماتية الهيئة".. إطلاق النسخة الثانية لمجلس الشورى في إدلب. 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. عنب بلدي، الجولاني".. حكم "الرجل الأوحد، 14 أبريل 2024. أنظر أيضا: تلفزيون سوريا، "خطط لدعوة مراقبين دوليين.. مجلس الشورى العام يقر قانون الانتخابات في إدلب"، في 11 آب/أغسطس 2024.

[9] لاحقاً، وتزامناً مع إقرار المجلس لقانون الانتخابات في إدلب في آب/أغسطس 2024، شكك الدكتور بسام صهيوني بنزاهة "مجلس الشورى العام" والانتخابات التي سيجريها في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" في محافظة إدلب. إذ قال في منشور على قناته في تطبيق تلغرام: إن شعار "مجلس شورى حر نزيه" هو تعبير "فضفاض يُخفي تحته الكواليس التي بدأت منذ أشهر ولم تنته بعد"، وأضاف: "حدثني بعضهم أنه عُرض عليه أن يكون عضواً في الشورى من قبل مسؤولين في الهيئة، فعن أي قوانين تتحدثون؟ وعن أي حرية اختيار تتكلمون؟". وذكر صهيوني أن مسؤول متابعة ملف مجلس الشورى في هيئة تحرير الشام هو "نفس الشخص الذي دمر المجلس سابقاً وأفقده صلاحياته"، مؤكداً أن رئيس المجلس الحالي "لا يستطيع أن يفعل أي شيء إلا بإذنه". وأضاف: "عندما سألناهم عن سبب بقائه مع إقرارهم بإفساده للشورى، أجابوا بأن ملف الشورى هو ملفه". وتابع: "ليعلم الناس أن ما يشاع عن تشكيل شورى حرة هو كذبة جديدة وخداع جديد لا ينطلي على عقلائهم، وما يتم بشكل ظاهري من حرية مناقشة ما هو إلا ذر للرماد في العيون، وتمثيليات مكشوفة مجربة". المصدر: تلفزيون سوريا، "خطط لدعوة مراقبين دوليين.. مجلس الشورى العام يقر قانون الانتخابات في إدلب"، في 11 آب/أغسطس 2024.

الانتخابية، مع وجود قوائم فائزة مُعدّة مسبقاً، ضمّت في الغالب مرشحين محسوبين على الهيئة أو عاملين في النقابات والمؤسسات التابعة لها.

- تطوير الإطار القانوني والتحضير للدورة الثالثة (2024): في 11 آب/أغسطس 2024، أقرّت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشورى القانون الانتخابي للدورة الثالثة (2024–2026)، واعتمد النظام على القوائم المفتوحة وتقسيم المقاعد على أساس عدد السكان في كل محافظة وفي مجموعتين (المجتمعية وحملة الشهادات العلمية). كذلك أقر المجلس إطلاق رابط لدعوة مراقبين دوليين ومنظمات حقوقية لمراقبة العملية الانتخابية للتأكد من نزاهتها وشفافيتها. وأشار رئيس اللجنة العليا للانتخابات، عصام الخليف، أن رئيس مجلس الشورى العام سيحدد موعد الانتخابات قبل ما لا يقل عن 30 يوماً من بدئها، مع تحديد مقاعد كل منطقة ومن يحق له الترشح والتصويت. ومع ذلك، لم تُعقد الانتخابات المقررة، ولم يُنشر أي توضيح رسمي بشأن ذلك.

ثانياً: في عموم سوريا، بعد سقوط الأسد:

بعد انطلاق عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، والتي انتهت بهروب بشار الأسد وسقوط نظامه، تولّت هيئة تحرير الشام السلطة في دمشق، وأُعلن قائدها، أحمد الشرع، رئيسًا مؤقتاً لسوريا. وفي أعقاب ذلك، استُقدمت "حكومة الإنقاذ" من إدلب لتتولى مهام "حكومة تصريف الأعمال" في العاصمة، برئاسة محمد البشير. ومع انتقال أدوات الحكم التابعة للهيئة من شمال غرب سوريا إلى دمشق، انتقل أيضاً عدد من أعضاء مجلس الشورى العام، ممن شاركوا كمقاتلين في عملية "ردع العدوان". وبعد عودتهم إلى مناطقهم "المحررة"، تولّى بعضهم إدارة شؤون مدنهم وبلداتهم تحت مسمى "مجالس الشورى المحلية".

رصدت "سوريون" نشاطاً لهذه المجالس في عدة مناطق بعد سقوط النظام، مثل حرستا وحِزَّة والبحارية (في ريف دمشق) ونوى (في ريف درعا)، إضافةً إلى العديد من مجالس الشورى الخاصة بالعشائر العربية في مختلف مناطق سوريا. وجدير بالذكر أن مصدراً من "المكتب الإعلامي في مجلس شورى حرستا" أشار خلال حديثه مع صحيفة النهار اللبنانية (في مقال نُشر بتاريخ 11 نيسان/إبريل 2025) إلى **"وجود مجالس مشابهة في العديد من بلدات ومدن الغوطة الشرقية، تختلف تسمياتها من منطقة إلى أخرى، وهو أمر متعارف عليه في تلك المناطق"**.[10]

3. دراسة حالة: مجلس شورى مدينة حرستا:

يقدّم هذا القسم من التقرير دراسة حالة "مجلس شورى حرستا"، بوصفه مثالاً على أنماط الإدارة المحلية بعد سقوط النظام. وتستند هذه الدراسة إلى شهادات عدّة توضح سلطات المجلس وطبيعة تدخله في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك قطاعات التعليم والصحة والإغاثة.

[10] ينشط في مدينة "دوما" بريف دمشق ما يسمى "مجلس وجهاء دوما" برئاسة القيادي السابق في "جيش الأمة" أحمد طه (أبو صبحي). انظر: "بيان صادر عن مجلس وجهاء مدينة دوما"، منشور عبر صفحة "صدى الثورة" على فيسبوك، بتاريخ 12 أيار/مايو 2025.

3.1. قراءة في حادثة الإعلامية حنين عمران:

في 3 نيسان/أبريل 2025، ظهرت "حنين عمران"، مراسلة تلفزيون سوريا، في بث مباشر عبر حسابها في فيسبوك من داخل سيارتها في مدينة حرستا، وتحدثت عن قيام شخص يدعى محمد علايا (أبو ماجد) بالاعتداء على فريقها الصحفي، وهو "مسؤول أمني" في "مجلس الشورى" المحلي في المدينة. وأوضحت خلال الفيديو أن زميلها المصور تعرض للاعتداء الجسدي، وأيضاً صُودرت منهم بطاقاتهم الصحفية بالقوة (سواء الصادرة عن تلفزيون سوريا أو وزارة الإعلام التابعة للحكومة المؤقتة). كما ظهر المدعو "أبو ماجد علايا" في البث المباشر مهدداً الفريق الصحفي بالمنع من مغادرة المدينة في حال واصلت بثّ الفيديو.

أثارت الحادثة جدلاً واسعاً في أوساط السوريين، ولعل إحدى أبرز المسائل التي دار الجدل حولها كانت الكشف عن وجود "مجلس شورى حرستا" والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها. إذ جاء في حديث "عمران" خلال البث المباشر: **"مدينة حرستا، على ما يبدو، خارج الدولة السورية... مجلس الشورى في حرستا يتحكّم بالمدينة كما يشاء، ويتمتع بسلطة مطلقة، لا أدري من أين جاء بها"**.

في اليوم التالي على الحادثة (4 نيسان/إبريل 2025)، نشرت الصحفية "حنين عمران" فيديو آخر، بدأته بتوضيح أن المشكلة التي تعرضت لها "**لم تكن مع جهة رسمية (الأمن العام) أو حتى مع مجلس شورى مدينة حرستا**" إنما كانت مشكلة شخصية مع المدعو "أبو ماجد علايا"، الذي أكدت مرة أخرى قيامه بمصادرة بطاقاتهم الصحفية وقيامه بدفع زميلها المصور بيده بعنف. كما أضافت "عمران" أن شكاوى عديدة وصلتها من أبناء حرستا حول تجاوزات "علايا" واستغلاله لمنصبه ونفوذه في المدينة. في حين "اعتذرت" من "أهالي حرستا والغوطة الشرقية" وأوضحت أنها لم تقصد الإساءة، وأنها قامت بحذف الفيديو من حسابها، بعد أن تواصل معها كل من "**مدير دائرة الإعلام بريف دمشق ومدير العلاقات العامة في وزارة الإعلام ومديرها في قناة سوريا وعدد من الأمنيين والمكتب الأمني في مدينة حرستا**".

رصدت سوريون تعرُّض الصحفية "حنين عمران" لحملة اتهامات وتخوين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد هذه الحادثة خلال نيسان/إبريل 2025. حيث تداولت الكثير من الحسابات منشورات تضمنت اتهامات -مباشرة وغير مباشرة- للصحفية بالعمالة لصالح النظام سابقاً. واستغل البعض مواقف أشخاص من عائلتها ممن كانوا داعمين لنظام الأسد، وساقوا هذه الادعاءات على أنها دليل دامغ على ما وجهوه إليها من اتهامات.[11]

وبينما صمتت الجهات الرسمية المعنية طوال أيام (حتى منتصف نيسان/أبريل كما سنرى لاحقاً) وتجاهلت الحادثة ولم تعلق عليها، جرى توظيف هذه الادعاءات والاتهامات في حملة مطالبة للصحفية بالاعتذار من "أهالي حرستا" و"مجلس الشورى" و"المسؤول الأمني أبو ماجد علايا" الذي ظهر في فيديو في 6 نيسان/إبريل 2025 متحدثاً عن الحادثة، حيث أنكر قيامه بالاعتداء الجسدي على المصور واتهم الصحفية بالإساءة إلى حرستا وأهلها، في حين اعتبر موقفه وسلوكه معها حينها "مرناً أكثر مما ينبغي".[12]

---

[11] انظر: رابط1 ،رابط2 ،رابط3 ،رابط4 ،رابط5.

[12] فيديو منشور عبر صفحة "مدينة حرستا -Harasta city" في فيسبوك، بتاريخ 6 نيسان/إبريل 2025.

صورة رقم 1. منشورات تم تداولها عبر شبكات التواصل الاجتماعي تتضمن ادعاءات واتهامات ضد الصحفية "حنين عمران" وأخيها بممارسة انتهاكات واسعة بحق الثوار.

صورة رقم 2. منشور على الفيسبوك للكاتب والصحفي السوري "إياس غالب الرشيد" في 4 نيسان/إبريل 2025 (لديه حوالي 14 ألف متابع على صفحته)، يهاجم فيه الصحفية حنين عمران ويشكّك في مصداقية روايتها، منتقداً خلفيتها العائلية وانتمائها الطائفي، كما يسخر من مناشدتها لوزير الإعلام

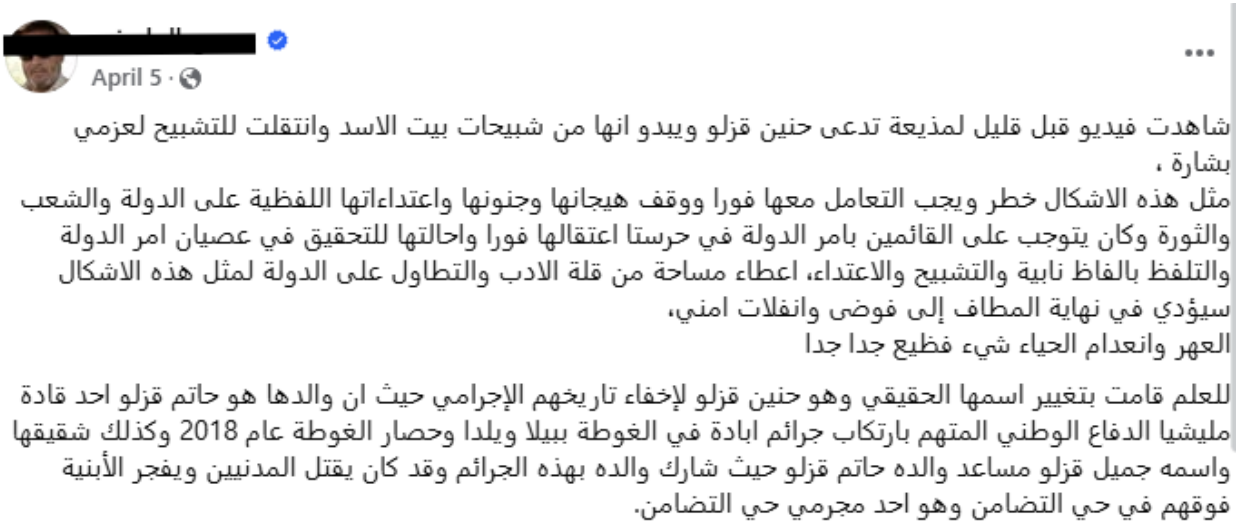

صورة رقم 3. منشور لأحد النشطاء عبر حسابه في فيسبوك، يُهاجم الإعلامية حنين عمران، ويتهمها بالانتماء إلى عائلة مرتبطة بميليشيات "الدفاع الوطني"، وبأنها غيّرت اسمها لإخفاء خلفيتها العائلية. يشكّك كاتب المنشور في دوافعها السياسية، ويتهمها بـ"التشبيح"، كما يطالب بـاعتقالها والتحقيق معها بسبب ما يصفه بـ"تطاول على الدولة والثورة"، و"التحريض"، و"الاعتداء". ويحمّل المنشور هذه السلوكيات مسؤولية احتمالية حدوث "فوضى وانفلات أمني"

في 7 أيار/مايو 2025، نشرت "عمران" صورة جمعتها بوزير الإعلام السوري "حمزة المصطفى". وبعد أيام، في 22 أيار/مايو، نشر "محمد الصالح" مدير العلاقات الصحفية في وزارة الإعلام السورية صورة جمعت الصحفية بالمسؤول الأمني "أبو ماجد علايا"، مرفقة بتعليق جاء فيه: "**انتهت الجلسة بالصلح بين الطرفين، بعد التأكيد على الاعتراف المتبادل بالتاريخ الثوري لكل منهما، وعلى أن أي تجاوز أو تشهير بحق الإعلاميين أو الناشطين هو أمر مرفوض تماماً من قبل الجهات الحكومية المعنية**" (صورة رقم 4).

صورة رقم 4. منشور "محمد الصالح" مدير العلاقات الصحفية في وزارة الإعلام السورية عبر حسابه في فيسبوك في 22 أيار/مايو 2025.

3.2. صعود مجلس الشورى في حرستا: سلطة الأمر الواقع بعد سقوط النظام:

تأسس "مجلس شورى مهجري حرستا" في شمال غرب سوريا عام 2019 ليتولى مهام تنسيق الخدمات والإغاثة ومتابعة الشؤون العسكرية والمدنية لعائلات حرستا المهجرة في منطقة عفرين الكردية بريف حلب الغربي. وتشير شهادات وثقتها "سوريون" إلى أن المجلس أفاد من علاقات أعضائه بالفصائل العسكرية، وأبرزها "جيش الإسلام"، في تعزيز حضوره وتوسيع نطاق صلاحياته، وأيضاً في سعيه إلى احتكار كبير للجهود الإغاثية والطبية التي كانت تقدم لأبناء مدينة حرستا المهجَّرين في شمال غرب سوريا.

وتذكر الشهادات أيضاً أنه مع تقدم قوات فصائل المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام نحو دمشق، صعد مجلس شورى حرستا إلى الواجهة وخاصة رئيسه ومؤسسه مصباح عبد الجليل، وهو أحد مقاتلي فصائل المعارضة في الغوطة سابقاً ويعرف بلقب "أبو علي القعقاع". وبحسب الشهود، تم تعيين عبد الجليل مؤخراً في منصب "أمير أمني" للمدينة، وقد قام بدوره بتعيين عدد من الأشخاص المنتمين إلى الفصائل المسلحة في مواقع هامة، مما ساهم في ترسيخ نفوذه في المدينة.

ظهر رئيس مجلس الشورى، مصباح عبد الجليل، في مقطع فيديو في مدينة حمص، خلال عملية "ردع العدوان"، "مبشراً" بقرب عودتهم إلى المدينة ومحذراً "المتعاونين مع الطغاة" من انتقام قادم خلال أيام. ومع سيطرة قوات "ردع العدوان" على دمشق في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، فرض مجلس الشورى هيمنته على مدينة حرستا سريعاً

"كبديل مؤقت لضمان عدم حدوث فوضى بعد سقوط النظام" وفقاً للشهود؛ لكن هيمنته استمرت حتى اليوم، وذلك لكون العديد من أعضائه ينتمون إلى القوى العسكرية التي شاركت في عملية "ردع العدوان"، الأمر الذي استغله في تعزيز سلطته في المدينة.[13]

تولى مجلس الشورى في مدينة حرستا دوراً إدارياً وأمنياً متقدماً منذ الأيام الأولى بعد سقوط النظام؛ حيث عقد اجتماعات تنظيمية مع مقاتلي وسكان المدينة، وقام دون مصادقة حكومية أو تفويض رسمي بإصدار تعليمات وتعميمات تنظيمية تحمل ختم المجلس وحده، وتمس الحياة اليومية لسكان المدينة من تنظيم السير وصولاً إلى تنظيم السلاح، علاوةً على إدارة عمليات التسوية لعناصر النظام السابق، مؤكداً مسؤوليته في محاسبة مخالفي هذه القرارات.

ورغم أن الإدارة الجديدة عينت مجلساً مدنياً محلياً من أبناء المدينة، ورغم عودة مؤسسات الدولة السورية الرسمية للعمل داخل المدينة، واصل مجلس الشورى ممارسة نشاطاته وتوسيعها لتشمل مفرزة أمنية ولجان خدمية واسعة الصلاحيات تتولى الشؤون المحلية والمدنية، بما فيها التعليم والصحة. ويُبرر أعضاء المجلس هذا الوضع بتردي الأوضاع الخدمية والأمنية في المدينة وضعف مؤسسات الحكومة الحالية. كما أكد أحد أعضاء مجلس شورى حرستا في مقابلة أجرتها معه "سوريون" أنهم يمارسون دوراً "توجيهياً و إشرافياً" على المجلس المحلي المدني وفي كافة القطاعات الخدمية في المدينة.

وفي مقابلة أجرتها "سوريون" مع أحد أعضاء المجلس المدني المحلي في مدينة حرستا، أكد المصدر أن حالة "ازدواج السلطة" هذه "أربكت السكان والمؤسسات الرسمية على حد سواء". كما جاء في شهادته:

"يعجز المجلس المدني المحلي عن أداء مهامه نتيجة تدخلات مجلس الشورى. فبعد سقوط النظام بأيام قليلة، اقتحم 'القعقاع' المجلس مع عدد من المسلحين قائلاً 'أنا القائم على حرستا... وعليكم العودة لي في أي شيء تنوون فعله'. لاحقاً قام المجلس المدني المحلي بعدة محاولات للاجتماع والتنسيق مع مجلس الشورى، لكنها لم تأت بأية نتيجة... لمجلس الشورى قوة أكبر على الأرض بسبب سيطرته على الجانب الأمني في المنطقة، يفرض رأيه بقوة السلاح، ويتحكم بالمنطقة كما يحلوا له"

وختم المصدر:

"نخاف على أرواحنا وممتلكاتنا منهم، فهم متورطون بانتهاكات كثيرة خلال سنوات الثورة."

3.3. القطاع التعليمي: تسريحات وقرارات تعسفية بغطاء ديني:

في 21 كانون الثاني/يناير 2025، وبحسب شهادة أحد الأشخاص الذين قابلتهم "سوريون"، قام رئيس مجلس الشورى في حرستا، برفقة عدد من أعضائه، بزيارة مدرسة البنات في المدينة لإبلاغ إدارتها بتولي المجلس مسؤولية ملف التعليم، متجاوزاً بذلك صلاحيات كل من وزارة التربية والتعليم والمجلس المدني المحلي. دون إصدار أي كتاب رسمي

[13] في 29 كانون الثاني/يناير 2025، نشرت صحيفة الثورة مقالاً بعنوان "مجلس الشورى يلتقي بأهالي حرستا ومشاريع قادمة لإعادة الإعمار". عرض المقال لإنجازات مجلس الشورى "بعد أن استلم زمام الأمور وباشر عمله" في المدينة، وأكد توليه مسؤولية الإشراف المباشر على الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم وحفظ الأمن، وصيانة شبكات المياه والكهرباء، وصولاً إلى الأعمال الإغاثية والمساعدات وتوزيع التبرعات والمعونات على أهل المدينة.

أو قرار معلن، عيّن المجلس مسؤولاً عن "التوجيه التربوي" في المدرسة، ولم تمضِ سوى أيام قليلة حتى بدأ هذا المسؤول بفرض تغييرات مؤثرة على مستوى الكادر التعليمي، شملت فصل عدد كبير من المعلمين الذكور واستبدالهم بمدرّسات إناث، بغضّ النظر عن مدى امتلاكهن للمهارات المطلوبة.

في مقابلة مع "سوريون"، أكدت إحدى العاملات في المدرسة أن جميع محاولات النقاش أو الاعتراض على قرارات مجلس الشورى قوبلت بخطاب متشدد وعدائي، استُند فيه إلى ذرائع دينية، أبرزها "**عدم جواز الاختلاط بين الذكور والإناث**"، وادّعاءات مهينة بأن معظم كوادر المدرسة "**مجرد نساء لا يصلحن للقيادة بسبب التبرج وارتداء لباس غير شرعي**". وأضافت الشاهدة أن هذه الإجراءات نُفذت رغم عدم قانونيتها، واعتمادها فقط على أوامر شفهية، وفي ظل غياب تام لأي تدخل حكومي. كما أشارت إلى أنهم قدّموا شكوى رسمية منذ مدة، دون تلقي أي رد.

3.4. القطاع الصحي: تعيينات دون غطاء قانوني وتهديدات للكادر الطبي:

طالت إجراءات مجلس الشورى القطاع الصحي في مدينة حرستا، حيث تدخل في التعيينات والخدمات المقدمة في المركز الصحي الأساسي في المدينة. أكد أحد كوادر مستوصف حرستا في مقابلة أجرتها معه "سوريون" حضور لجنة من مجلس الشورى في 12 كانون الثاني/يناير 2025 لإعلامهم بأنه اعتباراً من تاريخه **"باتت علاقتكم [في المستوصف] مع مجلس الشورى".**

قال المصدر:

> **"رفض القعقاع ومن جاؤوا معه طلبَ الكادر الطبي العودة لوزارة الصحة المسؤولة أصولاً عن موظفي المستوصف، وعلل ذلك بأن الوزارة مازالت مليئة بالشبيحة، وعلى السلطة 'تنظيفها' وفي هذه الأثناء سيقوم مجلس الشورى بتولي مهمة 'تنظيف' المستوصف"**

كما أوضح المصدر أن المجلس قام لاحقاً بتعيين ممرض، من أعضاء مجلس الشورى، مسؤولاً عن المستوصف، دون تقديم أي تكليف رسمي. كما أشار إلى تعرُّض الكادر الطبي للتهديدات والاتهامات بالعمل لصالح النظام سابقاً. أدت هذه التدخلات المباشرة من قبل مجلس الشورى إلى استقالة مدير المستوصف، وتسريح تعسفي وعشوائي لعدد من الممرضات.

3.5. القطاع الإغاثي والإنساني: تدخل مجلس الشورى بحجج سياسية:

شملت تدخلات مجلس الشورى أيضًا الجمعية الخيرية المحلية التابعة للمجلس البلدي في حرستا، وهي الجهة المسؤولة عن جمع التبرعات وتوزيع المساعدات على الفئات الأكثر احتياجًا في المدينة. ووفقًا شهادة حصلت عليها سوريون من مصادر خاصة، فقد تمّ استدعاء مدير الجمعية في 20 كانون الثاني/يناير 2025 إلى مقر مجلس الشورى، حيث وُجّهت إليه اتهامات مباشرة بسرقة التبرعات والتعاون مع النظام السابق، دون تقديم أي أدلة داعمة.

وأفاد المصدر الخاص لسوريون، بأنّ مدير الجمعية تعرّض للضرب المبرح على يد عناصر من المجلس، بتوجيه مباشر من رئيسه، الذي نعته بعبارات مهينة من قبيل: "أنت كلب شبيح كنت تسكن مناطق النظام". تم احتجازه في قبو تحت مقر المجلس طوال ليلة كاملة، قبل أن يُفرج عنه في اليوم التالي، عقب إبلاغه شفهياً بقرار فصله من عمله،

وتعيين بديل له من قبل المجلس. كما أشار إلى تلقيه لاحقاً معلومات تفيد بقيام أعضاء من مجلس الشورى بالاستيلاء على المواد الإغاثية الموجودة في مستودعات الجمعية، وتوزيعها فيما بينهم.

3.6. هيكلية مجلس شورى مدينة حرستا:

جاء في مقال صحيفة النهار اللبنانية المشار إليه آنفاً، على لسان المسؤول الإعلامي لمجلس شورى حرستا أن المجلس الذي يرأسه مصباح عبد الجليل يتألف من ستة أعضاء وهم:

- مصطفى سقر (أبو عمر) - مهندس مدني.
- محمد العباس (أبو ياسين) - خريج كلية الدعوة.
- الشيخ محمد صادقة (أبو أحمد) - من كبار قراء الغوطة الشرقية بالسند المتصل والقراءات العشر.
- محمود النمر (أبو أحمد) - رئيس نقابة الصاغة في دمشق.
- الشيخ محمد علي الشيخ درويش (أبو هيثم) - خريج معهد الفتح الإسلامي ومقرئ مجاز.
- حسين غبيس (أبو إبراهيم الأسمر) - طالب سنة ثالثة علوم سياسية في جامعة حلب.

وقد أُضيف إليهم أربعة أعضاء جدد من غير المهجرين إلى ريف حلب (ليصبح المجموع عشرة أعضاء)، وهم:

- أحمد طه جمعة - طبيب أسنان.
- أحمد سليمان - طبيب جراحة عامة.
- إبراهيم الغلاييني - مهندس كهرباء.
- محمد الجبه جي - مدرّس رياضيات وحاصل على إجازة جامعية.

وأشار المكتب الإعلامي لمجلس شورى حرستا، إلى أن إضافة الأعضاء الأربعة جاءت "تأكيداً لمبدأ التشاركية، وعدم حصر العمل في شريحة المهجرين، مع الاستفادة من خبرات من عاشوا في ظل النظام السابق".

4. رأي قانوني:

بما أن الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 آذار/مارس 2025 قد أكّد على سريان القوانين السورية النافذة، طالما لم يتم إلغائها أو تعديلها، فإن أي تصرف أو قرار يجب أن يكون متوافقاً مع هذه القوانين، ولا شك أن تشكيل ما يسمى بـ "مجلس شورى حرستا" وممارسته للسلطات الإدارية والأمنية داخل المدينة، يمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ الشرعية الدستورية وسيادة القانون، إذ لا يجوز لأي جهة أن تمارس وظائف السلطات العامة طالما أنها غير مفوضة بذلك قانوناً ولا يوجد أي قرار أو قانون بإحداث هذه الجهة.

كما أن قانون الإدارة المحلية رقم 107 لعام 2011 والذي لا يزال ساري المفعول في سوريا حدد على وجه التفصيل الهيكل الإداري للوحدات الإدارية، وبالرجوع إلى هذا القانون لا يوجد أي نص أو مادة تخول تشكيل أجسام موازية للمجالس المحلية أو منحها أية صلاحيات تنفيذية أو أمنية أو رقابية، أو ما شابه.

وقيام "مجلس الشورى" بتعيين أو تسريح العاملين في القطاعين التعليمي والصحي بشكل اعتباطي ومن تلقاء نفسه، ودون صدور قرارات رسمية عن الجهات المختصة، يُعد مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004، الذي يحدّد بدقة آليات التعيين والنقل والتسريح من الخدمة. إذ يشترط القانون أن يتم التعيين من قبل الجهة الإدارية المخوّلة، ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها فيه، كما يعتبر التسريح أو الطرد من الوظيفة من العقوبات المشددة التي لا يجوز فرضها إلا بصدور حكم قضائي عن المحكمة المسلكية المختصة بمحاكمة الموظفين والعاملين لدى الجهات العامة، وتقتصر مهمة الجهة العامة على تنفيذ هذا الحكم ليس إلا، وهو ما لم يُلتزم به في الحالات الواردة في هذا التقرير.

تُشكّل الاعتداءات الجسدية واللفظية، إضافة إلى حالات الاحتجاز القسري التي ارتكبها مجلس الشورى بحق الصحفيين/ات والمواطنين/ات والكوادر الإدارية والصحية، جرائم يُعاقب عليها بموجب قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949، ولا سيما المواد المتعلقة بالذم، والضرب، والإيذاء، والاحتجاز غير المشروع. كما تُعد هذه الأفعال انتهاكاً لقانون تجريم التعذيب رقم 16 لعام 2022، الذي يعرّف التعذيب بأنه أي فعل ينطوي على ألم شديد جسدياً أو نفسياً، يُمارس من قبل موظف عام أو من يتصرف بصفته الرسمية، أو بتحريض منه، ويشمل أيضاً الأفعال التي ترتكبها جماعات لتحقيق أهداف شخصية أو مادية أو سياسية، أو بدافع الثأر أو الانتقام.

إلى جانب مخالفة الإجراءات التي قام بها مجلس الشورى في حرستا لأحكام القوانين السورية النافذة، فإنها تشكّل أيضاً انتهاكاً صريحاً للالتزامات الدولية المترتبة على الدولة السورية بموجب انضمامها إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه سوريا عام 1969. إذ ينص العهد، في مادته التاسعة، على أن "لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا"، كما تضمن مادته التاسعة عشرة الحق في حرية التعبير. كذلك، تؤكد المادة الخامسة والعشرون من العهد على الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين. وتُعدّ الممارسات المتمثلة في التسريح التعسفي للموظفين، والاعتداء على الصحفيين/ات والمواطنين/ات، والتدخل في المؤسسات العامة دون تفويض قانوني، إخلالاً بهذه الالتزامات الدولية، وهو ما يتطلب مساءلة قانونية، ويفرض على الحكومة الانتقالية التزاماً بوقف هذه التجاوزات وضمان احترام المعايير الدولية في بناء مؤسسات الحكم المحلي.

5. التوصيات:

إن استمرار مجلس الشورى في ممارسة صلاحيات الدولة دون أية محاسبة –خاصة في ظل غياب التدخل الحكومي– من شأنه أن يكرّس حالة ازدواج السلطة، ويُضعف مؤسسات الدولة، ويقوّض مبدأ وحدة السلطة العامة واحتكار الدولة لصلاحياتها المنصوص عليها في التشريعات السورية. لذلك تدعو "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" السلطات الانتقالية السورية لاتخاذ الخطوات التالية:

1. حلّ كافة الأجسام غير القانونية التي تمارس سلطات عامة دون سند قانوني، ومن ضمنها مجالس الشورى، واعتبار القرارات الصادرة عنها معدومة، وإحالة أعضائها إلى التحقيق عند ثبوت ارتكابهم انتهاكات.
2. تعزيز سلطة المجالس المدنية المحلية المنتخبة أو المُعينة قانونياً، وضمان استقلاليتها عن أي تدخل عسكري أو ديني.

3. إعادة الصلاحيات كاملة إلى المؤسسات الرسمية المختصة، (كالتعليم والصحة والإغاثة)، ومنع أي جهة غير قانونية من التدخل فيها.
4. فتح تحقيقات شفافة ومستقلة في الانتهاكات الموثقة، خاصة الاعتداءات الجسدية والاحتجاز، ومحاسبة المسؤولين عنها وتعويض المتضررين/ات وفق القوانين السورية السارية.
5. تفعيل دور القضاء الإداري والمحاكم المسلكية، للنظر في قرارات التسريح والتعيين غير القانونية.
6. توفير الحماية للصحفيين/ات والناشطين/ات المدنيين/ات، وضمان عدم تعرضهم للاعتداء أو التخوين.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.